الجمهــورية التــونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة الرابعة

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عـدد 19

*** تاريخ الاجتماع:** الاثنين 13 جويلية 2026

*** جدول الأعمال:** جلسة استماع إلى ممثلين عن وزارة النقل حول:

- مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين الجمهورية التونسية وسلطنة عمان بشأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وما وراءهما **(عدد 40-2026)**.
- مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتفاق بين الجمهورية التونسية ودولة الكويت بشأن الخدمات الجوّية **(عدد 41-2026)**.

*** الحضور:**

- الحاضرون:08
- المعتذرون: 02
- الغــائبون: 00
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة:09

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و40 دق

*** رفع الجلسة:** الساعة 14 و00 دق

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الاثنين 13 جويلية 2026 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن وزارة النقل حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتّفاق بين الجمهورية التونسية وسلطنة عمان بشأن الخدمات الجوية بين إقليميهما وما وراءهما، ومشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على اتّفاق بين الجمهورية التونسية ودولة الكويت بشأن الخدمات الجوية.

وانعقدت الجلسة برئاسة السيد صابر الجلاصي، رئيس اللجنة، وبحضور السيد طارق المهدي نائب الرئيس والسيد صالح السالمي المقرر، وأعضاء اللجنة السيدة ريم المعشاوي والسادة طارق الربعي وسفيان بن حليمة وسامي الحاج عمر وثامر مزهود، بالإضافة إلى عدد من النواب من غير أعضائها.

وفي بداية الجلسة، قدم ممثلو وزارة النقل عرضا تولوا خلاله تقديم الأسس القانونية للاتفاقيات الثنائية في مجال النقل الجوي، واستعرضوا حصيلة الاتفاقيات التي أبرمتها تونس مع دول العالم، حيث أبرمت 32 اتفاقية مع دول أوروبية، و18 اتفاقية مع دول عربية، و20 اتفاقية مع دول إفريقية، و9 اتفاقيات مع دول من آسيا وأمريكا، مع الإشارة أنه بالإضافة إلى الاتفاقيات المُفعّلة التي دخلت حيز التنفيذ، توجد اتفاقيات أخرى لا تزال غير مُفعّلة، حيث أنه تم توقيعها أو المصادقة عليها غير أنها لم تدخل حيز التنفيذ الفعلي لأسباب متعددة.

وتطرقوا إثر ذلك إلى شرح دواعي وأهداف تحيين الاتفاقية مع دولة الكويت، وأهم الفوارق بين الاتفاق القديم المبرم في 9 ديسمبر 1975 والجديد المبرم في 26 أفريل 2025. وأوضحوا أن الاتفاق القديم أصبح غير قادر على مواكبة التطورات التي شهدها قطاع الطيران المدني، والتي تمثلت في اعتماد منظمة الطيران المدني الدولي لنماذج حديثة للاتفاقيات الثنائية، وتطور معايير السلامة الجوية وأمن الطيران المدني، وصدور ملاحق جديدة لاتفاقية شيكاغو التي تستوجب إدماجها ضمن الاتفاقيات الثنائية، بالإضافة إلى توسّع سياسة إضفاء المرونة على النقل الجوي على المستوى الدولي، وظهور نماذج تشغيل حديثة لم يتناولها الاتفاق القديم.

كما استعرضوا أيضا دواعي تحيين الاتفاق القديم للنقل الجوي مع سلطنة عمان، المبرم في 16 نوفمبر 1985 بالاتفاق الجديد المبرم في 28 جوان 2024. وأوضحوا في هذا الإطار أن الاتفاق الجديد يهدف إلى إرساء إطار قانوني حديث يتماشى مع الصياغة النموذجية لمنظمة الطيران المدني الدولي ومع ملاءمة المعايير الدولية في مجالي أمن الطيران والسلامة الجوية. كما أنه يندرج في إطار التأقلم مع سياسة إضفاء المرونة على النقل الجوي وزيادة مرونة الاستغلال التجاري وكذلك في اتجاه تفعيل توصيات اللجنة المشتركة التونسية العمانية (مسقط، 30 و31 جانفي 2024).

هذا وأكد ممثلو وزارة النقل أنه من المتوقع أن يكون للاتفاقيتين قيمة مضافة وفوائد على مستويات عدة، حيث ستساهمان في تعزيز الربط الجوي عبر فتح آفاق جديدة للخطوط الجوية المباشرة بين تونس وهذه الدول، وفي مزيد استقطاب السياح الوافدين من كل من الكويت وسلطنة عمان اللذان يعتبران سوقان واعدان.

كما سيساهم هذا التوجه في مزيد تحفيز الاستثمار وذلك عبر خلق مناخ ملائم للاستثمار في قطاع النقل الجوي من خلال إرساء قواعد تنافسية عادلة وواضحة، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمسافرين بفضل المنافسة واعتماد آليات تشغيل حديثة.

من جهة أخرى، ستمكن الاتفاقيتان تونس من مواكبة المعايير الدولية، بما يعزز سمعتها في المحافل الدولية من خلال الامتثال لأحدث معايير منظمة الطيران المدني الدولي في مجالي السلامة والأمن، وهو ما سيوفر دعما إضافيا للاقتصاد الوطني عبر الرفع من المداخيل المتأتية من القطاع السياحي وتحسين الميزان التجاري من خلال مزيد تنشيط حركة الشحن الجوي.

وفي مداخلاتهم، ثمن النواب الاتفاقيتين معتبرين أن قطاع النقل بصفة عامة يحتاج إلى مراجعة جميع القوانين المتعلقة به وخاصة مجلة الطرقات، بما يتلاءم مع المستجدات والمعايير الدولية.

وتساءل عدد منهم عن مدى مطابقة منظومة السلامة الجوية للمعايير والمواصفات الدولية، وعن مستوى التقدم الذي أحرزته بلادنا في هذا المجال، لاسيما في ظل ما تزخر به تونس من كفاءات وخبرات قادرة على بلوغ أعلى مستويات التخصص في الجودة والسلامة الجوية.

وأكد عدد آخر من النواب على ضرورة إبرام اتفاقيات وشراكات تخدم الاقتصاد التونسي وتحقق القيمة المضافة، بما يسهم في تعزيز الاستثمار، ودفع عجلة التنمية، وخلق مواطن الشغل، والحد من نسبة البطالة.

كما نقلوا خلال مداخلاتهم انشغالات المسافرين وعدم رضاهم عن مستوى جودة خدمات النقل الجوي المقدمة بالمطارات التونسية، معتبرين أن ما يقدم حاليا لايزال دون التطلعات والانتظارات. وتوقف البعض منهم في هذا السياق عند ما يعانيه مطار تونس قرطاج من تراجع في مستوى جودة الخدمات، وهو ما يعكس، بحسب تقديرهم، وجود إشكاليات في التخطيط على المدى المتوسط والبعيد، مما يستوجب، بالإضافة إلى اعتماد بعض الحلول العاجلة، ضرورة التفكير في وضع استراتيجية شاملة ومتكاملة على المدى البعيد لقطاع نقل جوي يكون متطورا ومواكبا للتقدم الحاصل في بلدان أخرى وفقا للمعايير والمواصفات الدولية، بما يرتقي بجودة الخدمات ويستجيب لتطلعات المسافرين ويرفع من تنافسية القطاع في ظل اشتداد المنافسة على الصعيد الدولي.

من جهة أخرى، تساءل عدد من النواب عن موقف شركة الخطوط التونسية من هذه الاتفاقيات، وعن مدى إشراكها في مراحل إعدادها. كما استفسروا عن وجود دراسة جدوى يتم بمقتضاها تقييم آثار هذه الاتفاقيات وانعكاساتها الاقتصادية والتنموية على كل من تونس والدول المتعاقدة معها.

واستفسر بعض النواب عن أسباب محدودية عدد اتفاقيات النقل الجوي التي تربط تونس بالدول الافريقية، موصين بضرورة العمل على تطويرها وتعزيزها بما يدعم انفتاح تونس على العمق الإفريقي ويعزز المبادلات الاقتصادية والتجارية.

هذا وأثار عدد من المتدخلين جملة من المشاغل والإشكاليات المتعلقة بالمطارات في جهاتهم، مطالبين بإعادة هيكلتها وتأهيلها وإدماجها بفاعلية في الدورة الاقتصادية بما يسهم في تنشيط الاستثمار ودعم التنمية الجهوية.

وفي تفاعلهم مع استفسارات النواب، أفاد ممثلو وزارة النقل أن الاتفاقيات تخضع للمراجعة كلما طرأت أوضاع أو متغيرات تستوجب ذلك، حيث يتم إعداد مذكرات تفاهم تبيّن المستجدات الحاصلة، ثم الدخول في مشاورات ونقاشات مع الدول المعنية سواء عبر مذكرات تفاهم أو من خلال تبادل المراسلات قصد معالجة الإشكاليات المطروحة مع الإبقاء على الاتفاقيات سارية المفعول.

من جهة أخرى، أكدوا أن شركة الخطوط التونسية تكون حاضرة في جميع مراحل مراجعة الاتفاقيات والمشاورات المتعلقة بها، وأن حقوقها ومصالحها تؤخذ بعين الاعتبار بهدف دعمها وتعزيز قدرتها التنافسية، مؤكدين أنها ستستفيد من إحداث خطوط جوية جديدة، بما يساهم في تنمية مداخيلها وتوسيع نشاطها.

أما بخصوص منظومة الطيران المدني ولا سيما فيما يتعلق بشركات الطيران، أكد ممثلو وزارة النقل أن منظومة السلامة الجوية تخضع إلى مراقبة مستمرة وأنه رغم وجود بعض النقائص التي يمكن تداركها، فإن هناك وضعيات أخرى تتجاوز نطاق تدخل أجهزة المراقبة، موضحين أن منظومة السلامة ترتكز على عدة مستويات من التأمين والرقابة وأن العمل متواصل لرصد مختلف الإخلالات ومعالجتها بما يضمن تعزيز معايير السلامة والارتقاء بأداء القطاع.

وحول مراجعة بعض التشريعات ذات العلاقة بقطاع النقل، أكدوا أنه يوجد مشروع قانون يتعلق بقطاع النقل الجوي بصدد الإعداد، وأن وزارة النقل حريصة حاليا على استشارة مختلف الوزارات والهياكل ذات العلاقة قبل استكمال صياغته النهائية ثم إحالته في أقرب الآجال إلى مجلس نواب الشعب للنظر فيه والمصادقة عليه.

هذا وأكد ممثلو الوزارة في نهاية تدخلهم أن مشروعي القانونين المتعلقين بالموافقة على اتفاقيتي النقل الجوي مع دولة الكويت وسلطنة عمان يمثلان ضرورة لمواكبة التطورات الدولية في قطاع الطيران المدني، حيث سيُرسيان إطاراً قانونياً حديثاً يعزز التعاون الثنائي ويفتح آفاقاً جديدة للاستثمار والتنمية، كما أنهما سيساهمان في تعزيز الحفاظ على سيادة الدولة التونسية ويحميان مصالحها ومصالح ناقلاتها الوطنية.

وفي ختام جلستها، قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مشروعي القانونين الأساسيين في جلسة يحدد موعدها لاحقا.

II. قرار اللجنة:

قررت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية مواصلة النظر في مشروعي القانونين الأساسيين عدد 40-2026 و41-2026 في جلسة يحدد موعدها لاحقا.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
صابر الجلاصي	صالح السالمي